منظمة العفو الدولية

شهد العام 2011 انتشار نمط من الاحتجاج على صعيد العالم بأسره.

وعلى الرغم من القيود على حرية التعبير فيما لا يقل عن

91 بلداً،

تدفق الناس إلى الشوارع في مختلف أنحاء العالم، واحتشدوا على أمواج الأثير وخطوط شبكة الإنترنت،

للمطالبة بـ

وردت حكومات عديدة بمواجهة شعوبها بالعنف.

فتعرض أناس **للتعذيب أو لغيره من ضروب سوء المعاملة**

فيما لا يقل عن

101 بلداً،

وفي العديد من الحالات لمجرد مشاركتهم في مظاهرات مناهضة للحكومة.

ودأب المجتمع الدولي على تسليح الدول القمعية، عوضاً عن تحقيق العدالة والأمن.

فيلقى

500 ألف شخص

حتفهم كل عام

نتيجة العنف المسلح.

ويتعرض

ملايين آخرون

للإصابة، والقمع الوحشي، والاغتصاب، أو يجبرون على الفرار من ديارهم

بسبب النزاعات المسلحة، والعنف المسلح، وانتهاكات حقوق الإنسان جراء استخدام الأسلحة التقليدية.

عندما بدأنا حملتنا ضد عقوبة الإعدام في 1977،

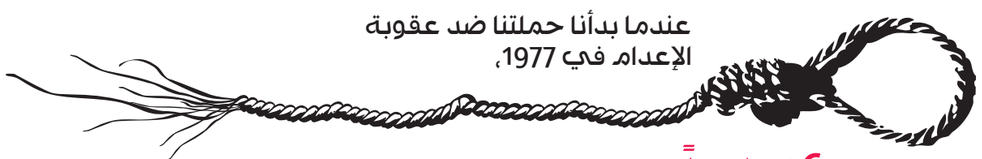

لم يكن سوى **16 بلداً** قد ألغت عقوبة الإعدام، بموجب القانون وعلى جميع الجرائم. أما اليوم، فالعقوبة ملغاة، في القانون أو لا تطبق في الواقع الفعلي، في **141 بلداً**.

إن التغيير ممكن.

اقلب الصفحة للاطلاع على ملخص لبواعث قلقنا الرئيسية بشأن كل إقليم، ولمعرفة مزيد من الأرقام الحقائق حول عقوبة الإعدام، وتجارة السلاح على مستوى العالم.

البيانات الإحصائية التي توردها هذه الوثيقة ليست شاملة لكل شيء، ولا تشير إلا إلى البلدان التي قامت منظمة العفو الدولية بتوثيق انتهاكات عيانية لحقوق الإنسان فيها عام 2011. وجميع الرسوم التوضيحية الواردة فيها هي لأغراض توضيح الصورة فقط.

تجارة الأسلحة القاتلة على الصعيد العالمي

في يوليو/تموز 2012، ستدعو منظمة العفو الدولية إلى إبرام معاهدة صارمة لتجارة الأسلحة للحيلولة دون نقل الأسلحة إلى دول يمكن أن تسهم فيها بارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، أو في جرائم حرب، أو في تعميق الفقر.

وفيما يلي الأسباب:

انطوى ما لا يقل عن **60 %** من انتهاكات حقوق الإنسان التي قامت منظمة العفو الدولية بتوثيقها على استعمال للأسلحة الصغيرة أو الأسلحة الخفيفة.

تقوم **55** على الأقل من الجماعات المسلحة والقوات الحكومية باستخدام الأطفال جنوداً أو جنوداً مساعدين، طبقاً لما ذكرته الأمم المتحدة.

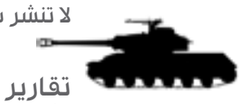

لا تنشر سوى **35 بلداً** تقارير وطنية تتصل بنقل الأسلحة التقليدية.

عقوبة الإعدام

حققنا تقدماً لا يستهان به نحو إلغاء عقوبة الإعدام في 2011 – ولكن ما زال هناك الكثير الذي ينبغي عمله:

فقد نفّذت **21** من بلدان العالم البالغ عددها **198 بلداً** أحكاماً بالإعدام – أي بما يقل بمعدل الثلث عما كان عليه الحال قبل عقد من الزمن.

وقامت الصين **بإعدام الآلاف** من مواطنيها – ولم تُعلن على الملأ العدد الإجمالي لمن أعدموا.

و في نهاية 2011، بلغ عدد الأشخاص المحكومين بالإعدام **18,750 سجيناً**، على الأقل.

واستمر تنفيذ أحكام **الإعدام أمام الملأ** في كل من إيران وكوريا الشمالية والمملكة العربية السعودية والصومال.

منظمة العفو الدولية حركة عالمية تضم أكثر من 3 ملايين شخص يناضلون في أكثر من 150 بلداً ومنطقة من أجل وضع حد للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وتتمثل رؤيتنا في تمتع كل شخص بجميع حقوق الإنسان المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ومنظمتنا مستقلة عن أية حكومة أو إيديولوجية سياسية أو مصلحة اقتصادية أو دين – وممصر تمويلها الرئيسي هو مساهمات عضويتها وما تتلقاه من هبات عامة.

رقم الوثيقة:
Index: POL 10/003/2012 Arabic

مايو/أيار 2012
May 2012

Amnesty International
International Secretariat
Peter Benenson House
1 Easton Street,
London WC1X 0DW, UK

amnesty.org

منظمة العفو الدولية

الاتجاهات الإقليمية في عام 2011

يقدم تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2012 ملخصاً لحالة حقوق الإنسان في 155 بلداً وإقليماً في شتى أنحاء العالم.

أوروبا ووسط آسيا

غرق في لجَّة البحر ما لا يقل عن 1,500 شخص من **اللاجئين والمهاجرين**، بينهم نساء حوامل وأطفال، بينما كانوا يحاولون دخول أوروبا على متن القوارب. وقامت دول الاتحاد الأوروبي بإعادة القوارب بدلاً من الحيلولة دون موت البشر. وعمدت إيطاليا إلى ترحيل العديد من التونسيين الذين وصلوا إليها، ورفضت بلدان، بينها فرنسا والمملكة المتحدة، إعادة توطين اللاجئين الليبيين.

كثيراً ما تعرَّض **المدافعون عن حقوق الإنسان والصحفيون** للمضايقة والترهيب والضرب في مختلف بلدان الاتحاد السوفييتي السابق. ففي كازاخستان وتركمانستان وأوزبكستان واجه منتقدو الحكومات الكثير من **المضايقات والمحاكمات الجائرة**.

تعرَّضت **جماعات الأقليات**، كالمهاجرين وأفراد طائفة «الروما» والأشخاص ذوي الميول الجنسية المثلية والثنائية والمتحولين إلى الجنس الآخر، للتمييز على نطاق واسع وفي شتى أنحاء أوروبا.

في كل من أذربيجان وبيلاروس جوبهت **الاحتجاجات المناهضة للحكومة** باستخدام العنف، أو اعتُبرت خارجة على القانون وسُجن منظِّموها، وواجه المحتجون في روسيا إجراءات تتسم بالعنف.

أفريقيا

خرج **متظاهرون مناهضون للحكومات** في شتى بلدان أفريقيا. وردَّت قوات الأمن باستخدام العنف، بما في ذلك إطلاق الذخيرة الحية على المتظاهرين. ولم تتم محاسبة المسؤولين عن أعمال العنف في معظم الحالات.

تسببت **النزاعات المسلحة وأعمال العنف** بمعاناة لا توصف وأسفرت عن عدد لا يُحصى من الوفيات في ساحل العاج وشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال وجنوب السودان والسودان. ولم تتم مساءلة عدد يُذكر من الجناة على تلك الانتهاكات.

اضطلع **الصحفيون والمدافعون عن حقوق الإنسان والمعارضون السياسيون** بعملهم تحت خطر عمليات المضايقة والاعتقال التعسفي والاحتجاز والعنف وحتى القتل.

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

شكَّلت **الانتفاضات الشعبية** تحدياً لأنظمة قديمة، بل أطاحت بها. وجُوبه المحتجون والمعارضون بالعنف والقمع في مختلف بلدان المنطقة. ولم تُبذل محاولاتٌ تذكر لتقديم الجناة إلى ساحة العدالة.

في تونس ومصر وليبيا أُطلق سراح آلاف **السجناء السياسيين** وتم توسيع نطاق **حرية التعبير**. بيد أن الانتهاكات التي كانت تُرتكب في ظل الأنظمة السابقة ظلت مستمرة، ومنها **التعذيب والاستخدام المفرط للقوة** ضد المتظاهرين **وفرض قيود على حرية الكلام**.

في سائر بلدان المنطقة ظل **التمييز** المزمن **ضد النساء والأقليات والمهاجرين** متفشياً. وازدادت **عمليات الإعدام**، التي نُفذت بشكل أساسي في إيران والعراق والمملكة العربية السعودية واليمن.

آسيا والمحيط الهادئ

فُرضت قيود على **حرية التعبير**، حيث عمدت الدول إلى إسكات **الشعراء والصحفيين والمدونين ومنتقدي الحكومات**. ومُنع استخدام شبكة الإنترنت على نطاق واسع، وفُرضت قيود جديدة على وسائل الإعلام الاجتماعي في الهند. واحتُجز آلاف المعارضين في **معسكرات اعتقال** في كوريا الشمالية. وفرضت تايلاند **أحكاماً بالسجن لمدد طويلة** على منتقدي العائلة المالكة.

وكثيراً ما تعرضت **الأقليات الدينية والعرقية** للتمييز. وفي باكستان تم اغتيال سياسيَّين بسبب اعتراضهما على تطبيق قوانين التجديف. وواجهت طائفة «الأحمدية» تمييزاً ضدها في كل من بنغلاديش وإندونيسيا وماليزيا وباكستان وغيرها.

ووردت أنباء عن **استخدام التعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة** في عدد من البلدان، من بينها الصين وكوريا الشمالية.

واجه **العمال المهاجرون** الاستغلال من قبل موظَّفيهم الذين يعرضونهم إلى عمليات الاتجار في البشر وأعمال السخرة.

الأمريكيتان

أُحرز بعض التقدم في التصدي **للإفلات من العقاب** على الانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان، ومع ذلك فقد استمرت بعض قوات الأمن والجيش في بلدان المنطقة في استخدام **التعذيب** وارتكاب عمليات **الإعدام خارج نطاق القضاء والإخفاء القسري**.

واجه **المدافعون عن حقوق الإنسان والصحفيون** في شتى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي أشكالاً من العنف والتهديدات وحتى القتل.

كافح **السكان الأصليون** في شتى أنحاء المنطقة من أجل الاعتراف بحقوقهم. وكثيراً ما تقدمت مصالح الشركات على حقوق السكان الأصليين في أراضيهم.

ظل **المهاجرون** العابرون من أراضي المكسيك عرضة للتهديد والاغتصاب والقتل.

ظلت أعمال **العنف بسبب النوع الاجتماعي** وانتهاكات **الحقوق الجنسية والإنجابية** للنساء والفتيات تشكل بواعث قلق عميق.

منظمة العفو الدولية